زواج القاصرات بين الأسباب والتداعيات

دراسة وصفية تحليلية لحجم ظاهرة زواج القاصرات في المجتمع الليبي

د. فوزية الزليتني
محاضر بقسم علم الاجتماع
كلية الآداب والعلوم المرج/ جامعة بنغازي

أ. عبد الله نوح
باحث بقسم علم الاجتماع
أكاديمية الدراسات العليا بنغازي

المستخلص:

تستهدف الدراسة تناول ظاهرة زواج القاصرات في المجتمعات الإنسانية بصفة عامة والمجتمع الليبي على وجه الخصوص، مع عرض بعض النماذج العربية والعالمية للتعرف على الأسباب المؤدية إلى تزويج القصر من الفتيات في المجتمع الليبي، كما تستهدف الدراسة الكشف عن الاثار الناجمة عن الظاهرة، والتعرف على دور المؤسسات والجمعيات والمنظمات المعنية برعاية القاصرات، وتقديم الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها التخفيف من حدة انتشار الظاهرة. وتأتي أهمية هذا الموضوع بوصفه موضوع يترجم لثقافة تقليدية ماتزال متوطنة في المجتمع الليبي، ويترتب عنها العديد من التداعيات على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المعتمد على التحليل الكمي والكيفي للبيانات المتاحة، وعُرضت مجموعة من النماذج المحلية والعربية، مع الاستعانة بعرض بعض المقابلات من تخصصات مختلفة اجتماعية وقانونية وطبية ونفسية تعاملت مع العديد من القاصرات، ثم عُرضت بعض المقترحات لمواجهة ظاهرة زواج القاصرات؛ عل ذلك يسهم في الحد من انتشار الظاهرة.

مقدمة:

يعتبر زواج الفتيات في سن مبكرة ظاهرة اجتماعية تنتشر في العديد من المجتمعات العربية عامةً والريفية على وجه الخصوص، كما أنها تعد قضية عالمية لا تقتصر على المجتمعات العربية، ويتزايد عددها في البلدان النامية بصفة عامة خاصةً في المناطق الريفية، وتقل نسبيًا في المناطق الأكثر حضرية.

ويرجع ارتفاع نسب الزواج المبكر أو زواج القاصرات في المناطق الريفية والدواخل بحكم الأعراف التي تشجع على زواج الفتاة في سن مبكرة، ويعد ذا قيمة اجتماعية عالية ويحقق مجموعة من الوظائف الاجتماعية لهذه الأسرة.

من منطلق أن الزواج المبكر انتهاكًا مروعًا لحقوق الإنسان ويسرق الفتيات من تعليمهن وصحتهن وتطلعاتهن على الأمد الطويل"، وفي ذلك يقول باباتوندي أوسوتيميهن، المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان. "عندما تتزوج الفتاة وهي طفله فإن هذا يحرمها من استكمال إمكاناتها. وحيث أن كثيراً من الآباء والمجتمعات يريدون أيضاً ما هو أفضل لبناتهم، فعلينا أن نعمل معاً على إنهاء زواج الأطفال."

ولا يمكن إغفال أن الزواج المبكر هو أحد موروثات التراث التقليدي في المجتمعات العربية التقليدية، ويفسر انتشاره بقلة اهتمام العديد من الأسر العربية عامة والليبية على وجه الخصوص بتعليم بناتها، وضعف الوعي الاجتماعي والثقافي والطبي، بالإضافة إلى تراكم العديد من الظروف الاقتصادية والأمنية السيئة كسبب مباشر في تزويج الفتيات القصر.

كما يعتبر زواج القصر أو زواج الأطفال أو الزواج المبكر مسميات لقضية واحدة وهي الزواج دون السن القانونية المحددة وفق العديد من القوانين والنصوص التشريعية في العديد من البلدان، كما يمكن عدها قضية عالمية، مع اختلاف المعدلات من مجتمع لأخر، ومعظم زيجات الأطفال تحدث في المناطق الريفية في أفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا.

ولا يمكن تجاهل أن الاعتراف بقيمة الزواج المبكر له بالغ الأثر في أذهان بعض مكونات المجتمع، وربما كان ذلك السبب المباشر في تداول هذه القيمة، ومن أهم الأسباب الداعمة والمشجعة عليه خاصة إذ ما تطورت هذه الأفكار لتكون إحدى القيم المتداولة في العرف السائد في المجتمع، والذي تختلف شدته باختلاف الظروف الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية المحيطة به، ففي بعض المجتمعات خاصة التقليدية يُنشأ الفرد على تقدير قيمة الزواج المبكر، باعتبارها قيمة متوارثة ومعترف بها من وجهة نظر أسر الشباب والفتيات كانت درجة الإقبال كبيرة. وانطلاقًا من ذلك استمرت هذه الظاهرة بل تزايدت في ظل الأزمة التي تعيشها المجتمعات العربية عامة والمجتمع الليبي على وجه الخصوص.

قسمت الدراسة إلى ثلاث محاور بحثية يتمثل المحور الأول في موضوع الدراسة ويتضمن من خلاله خمس محاور بحثية هي على التوالي: أولاً: إشكالية الدراسة حيث يعرض من خلاله لحجم الظاهرة على عدة مستويات العالمية والعربية والمحلية ثم تعرض لأهمية الدراسة: ثانيًا: أهداف الدراسة وتساؤلاتها: ثم نعرض ثالثا: للدراسات السابقة المفسرة للدراسة، ثم رابعًا منهجية الدراسة، وأخيراً نعرض التوجه النظري المتبع في

الدراسة ، أما المحور الثاني للدراسة يتمثل في: زواج القاصرات بين الأسباب والتداعيات أولا: مفهوم القاصرات، ثانيًا: مفهوم زواج القاصرات، ثم يتناول ثالثًا: زواج القاصر بين التأييد والمنع، ويعرض رابعًا أسباب زواج القاصرات ثم خامسًا: الأثار المترتبة على زواج القاصرات، ويتضمن المحور الثالث اولاً: زواج القصر من الوجهة القانونية والتشريعية: ثانيًا: بعض النماذج عن زواج القاصرات، ثم يعرض ثالثًا: الجهود الدولية للحد من الزواج المبكر: ويتضمن رابعًا: نماذج عن الممارسة المهنية في قضايا زواج القصر، ثم يتناول نتائج الدراسة وأخيرا الرؤية المستقبلية لمجابهة الظاهرة وتختم الدراسة الراهنة بتعقيب ومراجع الدراسة.

المحور الأول: موضوع الدراسة:

أولاً: إشكالية الدراسة:

تشير المعلومات والتقارير والدراسات الاجتماعية إلى تنامي ظاهرة زواج القصر من الشباب والفتيات في المجتمع العربي بشكل عام والمجتمع الليبي بشكل خاص، كما تُشير الإحصائيات إلى ارتفاع عدد الحالات الماثلة أمام القضاء من القصر للطلاق مما أثار جدلا واسعًا حولها.

وتُشير الإحصاءات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف، 2019)، بأن شكلت نسبة زواج القاصرات نحو 21% من عدد الفتيات، كما تتزوج سنويا 12 مليون فتاة دون سن 18 سنة، وتصف اليونيسف أي زواج يحصل قبل سن 18 على أنه انتهاك لحقوق الإنسان، وعلى الرغم من القوانين المناهضة له، فلا تزال هذه الممارسة واسعة الانتشار، وتحتل مناطق جنوب آسيا ووسط أفريقيا المراكز الأولى في نسب زواج القاصرات، وتحذر المنظمة من زواج أكثر من 150 مليون فتاة أخرى قبل بلوغ الثامنة عشرة بحلول عام 2030، في حال عدم الإسراع بمعالجة هذا الموضوع، كما تُشير إحدى التقارير عن أن معالجة الزواج المبكر قد ساهم في منع 25 مليون زيجة أطفال خلال العقد الأخير، بالإضافة إلى إشارة إحدى التقارير الصادره عن مركز دراسات أميركي استنادًا إلى معطيات جمعتها وزارة الخارجية الأميركية بأن أغلبية قوانين الدول العربية تسمح بتزويج القاصرات.

ويكاد يكون هناك إجماع في أغلب الدول العربية على تحديد سن الزواج في 18 سنة، كذلك للوالدين أو الأوصياء الحق في الموافقة على تزويج القاصرات دون السن الذي يحدده القانون، وقد يكون المبرر في ذلك "مصلحة الفتاة"، وأظهر التقرير أن هناك بعض الدول تحدد السن الأدنى لزواج الفتيات في 18

عامًا، مثال ذلك المغرب وتونس وموريتانيا ومصر والأردن وليبيا، وهناك تعميم يمكن ذكره وهو أن نسبة زواج القاصرات منتشرة بشكل متفاوت خاصة في المناطق الريفية. (قيس، 2019).

كما تُشير التشريعات الرسمية السارية في مصر، والواردة في القانون 126 لسنة 2008، إلى أن السن القانوني هو 18 عامًا للزوجين، وأكدت على أنه لا يجوز توثيق عقد الزواج لمن لم يتجاوز سن الثامنة عشر ذكوراً وإناثًا، كما يشترط الفحص الطبي للزوجين قبل الزواج فيما حددت عقوبة تزويج من دون ذلك بالحبس عامين والغرامة 50 ألف جنيه (3200 دولار أمريكي). (الشرق الأوسط، 2021)، كذلك سعى التشريع المصري إلى الحد من ظاهرة تزويج القصر، في الوقت الذي حدد فيه القانون الليبي للأحوال المدنية أو الشخصية سن الزواج (18 عام) للفتى أو الفتاة.

توارث المجتمع الليبي ظاهرة الزواج المبكر خاصة للفتيات، وتداولت الأسرة الليبية وعبر حقب زمنية متعددة زواج بناتها من سن العاشرة والحادية عشر، وهي سن أقل من السن المنصوص عليها في القانون الليبي، نتيجة للعديد من الدوافع الذاتية والاجتماعية والاقتصادية؛ وقد كان هذا النمط من الزواج منتشراً في المجتمع الليبي بشكلٍ واضح، إلا أن المجتمع الليبي قد مر بعملية تطور علمي وتكنولوجي في مجالات الحياة المختلفة، ساهمت في إحداث تغير في كافة مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية؛ مما ترتب عنه تناقص في معدلات ظاهرة الزواج المبكر.

إلا أن بوادر إنتشار ظاهرة الزواج المبكر للقاصرات تعود من جديد في المجتمع الليبي؛ ويمكن تفسير ذلك برده للحالة الأمنية غير المستقرة والحروب والوضع الاقتصادي المتردي، في ذات الوقت تداول فكرة الزواج المبكر للفتيات والشباب هناك اعتقاد بانها الحل لهذه الأزمات، ويترتب على زواج القصر العديد من التداعيات على المستوى الشخصي والأسري والمجتمعي.

هناك حقيقة يجب عدم إغفالها تتمثل في" لم يكن زواج القاصرات استثناءً في ليبيا فحسب، ولم تكن القوانين الليبية تمنع الزواج المبكر، فكيف هو الحال اليوم، في ظل الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة؛ التي أفرزتها الأزمة الليبية الراهنة وأدت إلى عودت الظاهرة من جديد.

تعاني الفتاة الليبية اليوم في حالات ليست بالقليلة من العرضة للزواج في فترات مبكرة من العمر، دون الاكتراث لأبعاد ذلك الزواج وتداعياته، على الفتاة في سن صغيرة، من النواحي الصحية والنفسية والاجتماعية والثقافية، وكذلك على تنمية المجتمع وتطوره من جهة أخرى.

من جانب أخر يؤدي زواج القاصرات إلى انهيار الأواصر الاجتماعية للأسرة الليبية، وتفكك الأسرة بسبب عدم أهلية القاصرة على تحمل مسؤولية وأعباء الحياة الزوجية من مراعاة أمور البيت وشئون الزوج ورعاية وتربية الأطفال، كل ذلك ساهم في الدعوة لتطبيق معايير تكافؤ الزواج باعتبارها الحل الأمثل والأسلم والأسرع لمعالجة التداعيات الناجمة عن زواج القصر مؤخرًا.

لم يحظى زواج القاصـــرات لو اعتبرناه ظاهرة اجتماعية، باهتمام حكومي أو مجتمعي أو إعلامي، فهو كظاهرة يجب أن توصـــم بالمشـــكلة حتى وإن قننت، بل لا نجانب الصـــواب إذا قلنا إنها تولد العديد من الإشكاليات على جميع الأصعدة الاجتماعية والثقافية والنفسية والصحية والاقتصادية.

ومن خلال المعايشـة الفعلية للواقع الاجتماعي الليبي يمكن القول باتسـاع رقعة الظاهرة في المجتمع؛ مما يتطلب دراسـتها دراسـة اجتماعية وميدانية حتى يمكن تقييم آثارها وتبعاتها بشـكل علمي دقيق، كما أن الحاجة ملحة لوجود إحصـــائيات دقيقة من كل المحاكم حتى يمكن حصـــر الظاهرة وتحديد حجمها بدقة وتحليل هذه الأرقام وبناء النتائج عليها، وإجمالا يمكن وصف زواج القاصرات في ليبيا بأنه " ليس بمشكلة تشريعية فقط، بل المشكلة في تجاهل جزءاً رئيس من المجتمع أحيانا للظاهرة وحجمها في المجتمع او بإيجاد مبررات لها أحيانا أخرى.

وعليه فإن التعامل مع هذا الموضـــوع الحســـاس بالتحديد ليس بالأمر اليســـير، إذ أنها تحتاج لمعالجة تشـريعية دقيقة تتبعها مواجهة اجتماعية يتم الاسـتعانة فيها بالمجتمع المدني والإعلام والقيام بحملات توعية وتثقيف مكثفة، تبين الظاهرة –أســـبابها –خطورتها على المجتمع بمكوناته المختلفة من الأطفال والأســـرة كوحدة أسرية جديدة والمجتمع من كل زواياه.

كما أن مثل هذه الحملات يجب أن تركز على دور المجتمع الرئيسـي في رفض مثل هذه الممارسـات واسـتهجانها، كما أن اسـتمرار الصـمت والتجاهل عن الظاهرة بحجة أنها تشـكل التقاليد والعرف قد يؤدي لاستفحالها في المجتمع بشكل قد نعجز فيه عن مواجهتها وعلاج آثارها.

لكل ذلك جاء اهتمام الدراسة الراهنة بدراسة ظاهرة زواج القاصرات بين الأسباب والتداعيات في مجتمعنا الليبي.

حجم الظاهرة:

للتعريف بحجم الظاهرة يستلزم تناولها على المستوى العالمي والعربي والمحلي.

حجم الظاهرة عالميًا:

تُشير المنظمات العالمية في احدى التقارير الصادرة بتاريخ 7 مارس 2013 إلى أنه ستصبح أكثر من 140 مليون فتاة عرائس وفقًا لتقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) وهذه إشاره إلى ارتفاع معدلات زواج القصر.

حجم الظاهرة عربيًا:

تشير العديد من الدراسات إلى ارتفاع معدلات زواج القصر في الوطن العربي وترتفع معدلاته في اليمن والسودان والصومال والسعودية ويساوي عدد الفتيات المتزوجات في اليمن يساوي نصف عدد الزيجات للفتيات في أفريقيا دون سن الثامنة عشرة.

حجم الظاهرة محليًا:

يشكل زواج القاصرات في المجتمع الليبي ظاهرة اجتماعية خطيرة تواجه كل مكونات المجتمع ، مع ملاحظة التزايد في اتجاه المجتمع نحو تبني هذا النمط من الزيحات، ومع ذلك فإن الحصول على بيانات وإحصائيات عن حجم الظاهرة يظل موضوع في غاية الصعوبة ، وذلك لعدم محاولة الجهات الرسمية توثيق حالات زواج القاصرات، وصعوبة تجميع الأرقام والإحصائيات لكثرة عدد المحاكم، وعدم وجود توثيق رقمي لها، كل ذلك ساهم في نقص البيانات، ومن ثم تواجه البيانات الإحصائية مشكلة الحصر والعد للحالات ، وفي ذلك تُشير مصلحة الإحصاء والتعداد عدم توفر أي أرقام موثّقة لديها بسبب حالة الفوضى والانقسام السياسي في البلاد بصفة عامة، بل وصل الأمر عند مطالبتنا بالإحصائيات من المحاكم تحججت الجهات المسؤولة بسرية البيانات وحجبها، في الجانب الأخر ومن خلال بعض البيانات المتوفرة بطريقة أو بأخرى، تُشير الإحصائيات المجمعة عن حجم الظاهرة في مدينة بنغازي أن حالات الطلاق لسنة 2019 في دائرة واحدة فقط في بنغازي *بلغت* 70% من مجمل عدد حالات الزواج المسجلة بدائرة محكمة الماجوري، وقد سجلت حالت قتل لأحدى هذه الزيجات عرفت هذه الحالة بجريمة قتل فرح .

كما تشير الإحصائيات المتحصل عليها من مصدر قضائي في مجمّع محاكم طرابلس، بأنّ سُجلت 186 حالة زواج قصّر في مجمّع المحاكم ما بين عام 2011 وعام 2017 في طرابلس لوحدها، من بينها 36 زواجاً بين طفلَين لا تتعدى سنّ الزوج فيها 16 عاماً والزوجة 14عام. (علي،2018)

أهمية الدراسة:

رغم خطورة ظاهرة زواج القاصـــرات في المجتمع الليبي، إلا أنها لم تحظى بالدراســـة والتحليل في المجتمع الليبي عامةً، أو في مدينة المرج على وجه التحديد، وتقع الدراســة الحالية في إطار دراســات علم الاجتماع العائلي فهي محاولة جادة لإثراء التراث النظري لعلم الاجتماع العائلي، وتنطلق الأهمية النظرية للدراسة من خلال الاعتبارات الآتية:

1. تنامي ظاهرة زواج القاصـرات وما يترتب عنها من تداعيات تواجه المجتمعات الإنسـانية عامة والمجتمع الليبي على وجه الخصوص.
2. محاولة الاستفادة من الاتجاهات النظرية والتفسيرية المناسبة في تحليل موضوع الدراسة.
4. محاولة إثراء المكتبة الليبية من خلال تقديم مقترح تحليلي للتأثيرات الناجمة عن ظاهرة زواج القاصرات في المجتمع الليبي.
5. تهتم الدراسـة بإبراز أهمية بناء الأسـرة الطبيعية المتكافئة باعتبارها مكون أسـاسـي من مكونات المجتمع ودورها في وجود الظاهرة.

الأهمية التطبيقية للدراسة :

تبرز من خلال:

1. الاستفادة من تقنيات البحث الاجتماعي وتوظيفها لدراسة موضوع الدراسة ومحققة لأهدافه، ومحاولة الإفادة من دراسة الحالة في تكوين إطار وصفي تحليلي لمجتمع الدراسة من جوانبه وقضاياه المختلفة.
2. دراسـة ظاهرة زواج القاصـرات في المجتمع الليبي في ضـوء ما يعرض من تراث نظري، ومحاولة ربطه بالجانب التطبيقي والتحليلي للدراسة.
3. تقديم مقترحات للجهات المختصة الأسرية والقضائية من الواقع الفعلي للدراسة نأمل مساهمتها في الحد من الظاهرة.

ثانيًا: أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

أهداف الدراسة:

1. التعرف على الأسباب المؤدية إلى زواج القاصرات في المجتمع الليبي.

2. محاولة الكشف عن الاثار والتداعيات الناجمة عن ظاهرة زواج القاصرات في المجتمع الليبي.
3. محاولة التعرف على دور المؤسسات والجمعيات والمنظمات المعنية برعاية القاصرات.
4. محاولة التعرف على حجم الظاهرة في المجتمع الليبي.
5. تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات الملائمة التي من شأنها التخفيف من انتشار هذه الظاهرة.

تساؤلات الدراسة:

1. ماهي أهم الأسباب التي تدفع إلى زواج القاصر في المجتمع الليبي؟
2. ماهي أبرز الاثار الناجمة عن ظاهرة زواج القاصرات في المجتمع الليبي؟
3. ما هو دور المؤسسات والجمعيات المعنية برعاية القاصرات؟
4. ماهو حجم الظاهرة في المجتمع الليبي؟
5. ماهي السبل والمقترحات للحد من ظاهرة زواج القاصرات في المجتمع الليبي؟

ثالثا: الدراسات السابقة المفسرة للظاهرة:

1. **دراسة الوشمي وآخرين (2003) بعنوان: الزواج المبكر وأثره على التحصيل الدراسي.**

استهدفت الدراسة " التعرف على وجود علاقة بين زواج الطالب مبكراً وتحصيله الدراسي، والتعرف اتجاه العلاقة بين زواج الطالب مبكراً وتحصيله الدراسي). وشملت عينة الدراسة قوامها (100) طالب، واستخدم منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة متعددة المراحل، **وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها** " توجد علاقة طردية بين زواج الطالب وتحصيله الدراسي" أي كلما تزوج الطالب مبكراً زاد تحصيله الدراسي". (الوشمي، 2003، 200).

2. **دراسة أريكا فيلد** (2004) بعنوان: الزواج المبكر للنساء في بنغلاديش.

استهدفت الدراسة معرفة الأثار الناتجة عن زواج الفتيات بعمر صغير ومنها الأثار على المستوى الاجتماعي والنفسي والتعليمي والاجتماعي والنفسي، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها" ارتفاع نسب الزواج المبكر في بنغلاديش خاصة في معظم المدن الريفية، بسبب الأوضاع الاقتصادية وانتشار الفقر، كما أن للزواج المبكر تأثيرات اجتماعية سلبية تتمثل في عدم قدرة النساء على اتخاذ القرارات الأسرية؛ وضعف دورها في إطار الأسرة والمجتمع. (عبد الكريم، 2020، العدد 57).

3. دراسة السبعاوي(2007) بعنوان: أثر الزواج المبكر للفتيات في عملية التنمية الاجتماعية.

استهدفت الدراسة الكشف عن آثار الزواج المبكر للفتيات على التنمية الاجتماعية في المجالات التعليمية والصحية والاقتصادية، وشملت عينة الدراسة (50) امرأة متزوجة من اللواتي تزوجن في عمر مبكر، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي بطريقة العينة القصدية، **من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:** أن 54% من العينة (أ) تمثل من أُجبرن على الزواج مبكراً، 80% العينة تمثل من تركن الدراسة، 70% من العينة لديهن خلافات داخل الأسرة، 90% من العينة لا يمارسن أي عمل. (السبعاوي، 2007).

4. دراسة دقة وآخرون (2010) بعنوان: الزواج المبكر ومكانة المرأة في المجتمع.

استهدفت الدراسة التعرف على أسباب الزوج المبكر، وتأثيره على مكانة المرأة في المجتمع الفلسطيني، واشتملت عينة الدراسة على(26) مراءة من المتزوجات القاصرات، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي بطريقة العينة العشوائية، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: يؤدي الزواج إلى انحطاط مكانة المرأة، ويؤدي الزواج المبكر إلى انخفاض المستوى الثقافي عند المرأة، وإلى زيادة ظاهرة العنف العائلي.(دقة وآخرون، 2010، 50).

5. دراسة عبد الرضا (2011) بعنوان: زواج القاصرات.

استهدفت الدراسة معرفة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والشخصية التي تؤدي إلى زواج القاصرات، والخصائص المرتبطة بالتعليم والعمل، والفئات العمرية التي انتشرت فيها تلك الظاهرة، ومعرفة آثار زواج القاصرات على الأسرة والمجتمع، وشملت عينة الدراسة (100) من القاصرات المتزوجات، استخدمت خلالها الباحثة المنهج الوصفي التحليلي بطريقة العينة العشوائية القصدية، **وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها:** أغلبية أفراد العينة تقع أعمارهن ما بين 15–17 سنة، ارتفاع حالات زواج القاصرات بنسبة 30% من إجمالي عقود الزواج، يوثر المستوى التعليمي لأسرة القاصر في وجود الظاهرة، الزيادة الحاصلة في حالات زواج القاصرات رافقها زيادة في حالات الطلاق لأفراد العينة أنفسهم.(عبدالرضا، 2011) .

6. دراسة الزيود (2012) بعنوان: موقف المجتمع الأردني من الزواج المبكر.

استهدفت الدراسة معرفة اتجاهات المجتمع الأردني نحو الزواج المبكر، وأسباب وآثار الزواج المبكر على المرأة من الناحية الاجتماعية والصحية والنفسية والاقتصادية، **توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها:** توجد فروق في اتجاه العينة نحو الزواج المبكر تعزى إلى الجنس ومكان الإقامة والعمر والحالة الاجتماعية والسكن والتحصيل الدراسي، أما أهم الأسباب للزواج المبكر فقد ارتبطت بالظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسرة كالرغبة في التخلص من سيطرة الآباء وقسوتهم، والوضع المادي للأسرة، إن للزواج آثار سلبية على المرأة من جهة وعلى المجتمع من جهة أخرى. (زيود، 2012، 436– 453).

7. دراسة ياغي (2018) بعنوان: زواج القاصرات في ظل الأزمة السورية.

استهدفت الدراسة التعرف على أهم الأسباب التي ساهمت في بروز ظاهرة زواج القاصرات، التعرف على الآثار الناجمة على الفتاة القاصر، توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الحالة التعليمية للزواج وقدرة الزوجة على النقاش وإبداء الرأي مع الزوج، إن لزواج القاصرات آثاراً نفسية على الفتاة. معاناة القاصر من القلق والخوف وانعدام الثقة بسبب عدم قدرتهن على مواجهة المشكلات التي تواجههن. ويعود ذلك لعدم امتلاكهن القدرة والمهارات اللازمة لذلك. زواج القاصرات يؤثر على الحالة الصحية للفتاة فهي تعاني من اضطرابات في النمو، ناجمة من عمليات الحمل والولادة التي تؤدي إلى العديد من الأمراض. يؤثر زواج القاصرات على نمو شخصية الفتاة، فتبدو شخصية منغلقة على إقامة علاقات خارج نطاق أسرتها، وهذا يعود لعدم امتلاكها مخزوناً ثقافياً كافياً يمكنها من ممارسة الحوار مع أفراد المجتمع) .

8. دراسة العبد الجبار (2014) بعنوان: زواج القاصرات بين الدين والعادات.

استهدفت الدراسة التعرف على مفهوم زواج القاصرات والأسباب التي تؤدي إلى الزواج، التعرف على آثار المترتبة على هذا الزواج من الناحية الصحية والنفسية والاجتماعية، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: هناك تأثير بالغ على العديد من النواحي الاجتماعية والإنسانية في هذا النوع من الارتباط. إن دراسة وتحليل أسباب ودوافع تزويج القاصرة هي التي تعمل على الحد من تنامي الظاهرة وذلك بنشر الوعي بين أفراد المجتمع). (عبد الجبار، 2014).

9. دراسة هبة عبد المحسن عبد الكريم، (2020) تأثير الزواج المبكر على التحصيل الدراسي (دراسة ميدانية على عينة من بغداد) .

استهدفت الدراسة التعرف على أهم الأسباب المؤدية إلى الزواج المبكر والوقوف على مخاطره ذات البعد التنموي على المرأة والمجتمع، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها" يؤثر الزواج المبكر على مستوى التحصيل الدراسي بسبب الأعباء التي تلقي على عاتق الفتاة بعمر مبكر والتعليمية والنفسية والصحية والاجتماعية وهي لاتزال بعمر الطفولة مما يتسبب في الطلاق أحيانًا. (عبدالكريم، 2020، العدد 57).

التعقيب على الدراسات السابقة:

من منطلق أن الدراسات السابقة تفيد في تكوين رصيد من المعلومات يُساعد الباحث في تحديد خارطة الدراسة والبحث خاصةً الميدانية منها، وبتنوع أهداف وتساؤلات وفروض الدراسات السابقة التي تم تناولها وفق طبيعة كل دراسة، مع تنوع المناهج المستخدمة وأدوات جمع البيانات، الأمر الذي زود فريق البحث بكم من المعلومات حول الدراسة الراهنة، ويتضح ذلك جليًا من خلال إشكالية الدراسة؛ حيث تتحدد أوجه الاتفاق بين الدراسة الراهنة والدراسات السابقة من خلال تناول موضوع زواج القصر والذي نوقشت من خلاله الأسباب والآثار الناجمة عن الظاهرة على مستوى " التحصيل الدراسي– على مستوى عملية التنمية الاجتماعية– على مستوى موقف المجتمع الأردني من الزواج المبكر– زواج القاصرات في ظل الأزمة السورية– زواج القاصرات بين الدين والعادات.

يأمل فريق البحث أن يتمكن من تقديم وصف تحليلي للعوامل المسببة للظاهرة من حيث تقديم وصف تحليلي للعوامل المسببة لظاهرة الزواج المبكر أو زواج القصر وتأثيراتها على أسر كل من الفتاة والأسرة والمجتمع بصفة عامة، وقد أسهمت الدراسات السابقة في صياغة مشكلة الدراسة الراهنة، وصياغة أهدافها وتساؤلاتها، كما ساهمت الدراسات السابقة في بناء تصور نظري خاص بالدراسة الراهنة ساهم في إيجاد تعاريف متنوعة للمفاهيم الرئيسية والفرعية المستخدمة في الدراسة.

كما لوحظ عن الدراسات السابقة المعتمدة في الدراسة الراهنة أن الإجراءات المنهجية تتفق في اغلب الدراسات على المنهج الوصفي والمنهج الوصفي التحليلي وأغلب الدراسات استخدمت للعينة العمدية القصدية وذلك لطبيعة الموضوع يحتم تطبيق الدراسة على نوع معين من العينات.

أما من حيث النتائج فقد كان هناك اختلاف في النتائج وذلك لاختلاف أهداف الدراسات السابقة، ورغم ذلك فقد أفادت الدراسة الراهنة من نتائج الدراسات السابقة، من خلال مد فريق البحث بإطار نظري تُحلل في ضوئه البيانات الفعلية للدراسة، كما أن التنوع في نتائج الدراسات السابقة، نظرًا لتنوع القضايا التي طرحتها هذه الدراسات، مما أفاد البحاث في تكوين رصيد علمي، أسهم في تكوين رؤية شاملة، عن موضوع الدراسة الحالية.

رابعًا: منهجية الدراسة:

استخدم فريق البحث المنهج الوصفي التحليلي، لأنه يقدم توصيفًا دقيقا للظاهرة وتحليلها وتفسيرها، مع الاستعانة بتحليل المضمون لبعض الحالات التي تم الإستعانة بها كحالات دراسية تم من خلالها جمع مادة علمية حول موضوع الدراسة، واجهتنا كفريق بحث العديد من الصعوبات في تجميع البيانات، عرضت بعض الحالات المثيرة للاستبصار من خلال مسمى نماذج عن الممارسة المهنية في قضايا زواج القصر.

خامسًا: التوجه النظري للدراسة:

اعتمدت الدراسة عدد من النظريات الاجتماعية يفسر من خلالها الزواج المبكر باعتباره يمثل أحد المواضيع المتعلقة بالسلوك المتعلق بالظواهر الاجتماعية بصفة خاصة، منها الزواج المبكر وهذه النظريات مثل نظرية الفعل الاجتماعى لبارسونز، ونظرية الحاجات الإنسانية، ونظرية التجانس، ونظرية القيمة فى الاختيار.

المحور الثاني: زواج القاصرات بين الأسباب والتداعيات

أولا: مفهوم القاصرات:

القاصر لغة جمع قاصرون وقصر

1. اسم فاعل من قصر وقصر ب / قصر عن
2. (القانون) من لم يبلغ سن الرشد ويوضع تحت حماية وعناية وهي " ولد قاصر" (معجم اللغة العربية، 2008)
3. قاصرة الطرف " المرآة التي يشتد حياؤها ولا تمد عينها إلى غير زوجها. وقوله تعالى " وعندهم قاصرات الطرف عين " (الصافات، أيه 47)

القاصر في الاصطلاح:

القاصر (T) هو من لم يبلغ سن الرشد، وهي ثماني عشرة سنة كاملة (باشا، 1997 ، 52).

زواج القاصر ((The Minor هو زواج المراهق قبل إكماله السن القانونية للزواج، وهي الخامسة عشرة للمراهق، والثالثة عشرة للمراهقة (باشا، 1997، 19)

ويعرف أيضا القاصر: بأنه قصر قصورا عن الشيء فهو قاصر، أي تركه مع العجز.

•أما مفهوم القاصر اجتماعيًا فهو من لم يبلغ سن تحمل المسؤولية، ولم يتم اكتمال نضوجه الجسمي والعقلي، والنفسي وتطلق المواثيق الدولية على كل من هو دون عمر 18 سنة بأنه طفل، وفي حاجة إلى رعاية وحماية. (جمعية النخيل المساهمة في الحد من زواج القاصرات، بجهة مراكش تانسيفت الحوز والجنوب، المغرب، 7 يوليو، 2021).

ثانيًا: مفهوم زواج القاصرات

- يعرف مفهوم الزواج في اللغة على أنه " لفظ الزوج في اللغة بعدة معانٍ منها:

(زوج) الزاي والواو والجيم أصلٌ يدلُّ على مقارنَة شيءٍ لشيء.

• والأصل في الزوج الصنف والنوع من كل شيء، وكل شيئين مقترنين، شكلين كانا أو نقيضين، فهما زوجان، وكل واحد منهما زوج.(أبن منظور، ج 3، ص 1884) قال الله عز وجل : " وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى " (سورة الطلاق الآية.4) ، كما تطلق لفظة الزوج على الرجل فإنها أي أيضا تطلق ويراد بها المرأة، كما في قوله» :وَقُلْنَا يَا آَدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّة، وكذا يقال لها زوجة (نعرّف النكاح بأنه" عقد رجل على امرأة تحلّ له شرعاً بألفاظ وشروط مخصوصة، والراجح عند الفقهاء في تعريف النكاح بأنه العقد، ولا بد أن يكون هذا العقد بين رجل وامرأة دون موانع شرعية، ضمن ألفاظٍ معينة لا يخرج عنها، وضوابط – أركان وشروط – لا يتعداها. (الشقيرات، 2019، 127).

• **مفهوم الزواج في القانون الليبي:** عرّف القانون الليبي الزواج بأنه : "ميثاق شرعي يقوم على أسس من المودة والرحمة والسكينة تحل به العلاقة بين رجل وامرأة ليس أحدهما محرماً على الآخر.

ويحق لكل من الزوجين أن يشترط في عقد النكاح ما يراه من الشروط التي لا تتنافي مع غايات الزواج ومقاصده. (قانون رقم (10) ، 1984).

ثالثًا: زواج القاصر بين التأييد والمنع

كثر الحديث حول ظاهرة زواج القاصرات، وتنوعت عمليات التناول لهذا الموضوع من خلال تناول إسهامات الاجتماعيين والقانونيين والفقهاء والحقوقيين والقضاة، وبذلك اختلفت الآراء بين مؤيد ورافضًا للموضوع، بل وصل الأمر إلى حد اعتباره انتهاكًا للطفولة، والقول بتجريم هذا النوع من الزواج، ويمكن تحديد أسباب الخلاف بين مؤيد ومانع للأسباب الأتيه:

- الاختلاف في فهم وتفسير بعض النصوص القرآنية والأحاديث النبوية.
- الاختلاف في مسألة البلوغ للفتاة والفتى وارتباطه بمسألة الزواج.
- وجهة نظر المجتمع حول موضوع زواج القصر وخاصة المجتمعات ذات الصبغة التقليدية.

رابعًا: أسباب زواج القاصرات:

تتعدد أسباب زواج القاصرات وتتداخل بحسب النسق الثقافي والاجتماعي لمجتمعات التي تتواجد بها، منها ما يتعلق بالأسرة والظروف الخاصة بها، ومنها ما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية للأسرة والمجتمع، وأسباب أخرى تتعلق بثقافة المجتمع والموروثات الثقافية والاجتماعية من عادات وتقاليد، وهناك أسباب تتعلق بالفتاة القاصر نفسها.

أ. الأسباب الاجتماعية:

تعد الأسرة الدعامة الأساسية لبناء شخصية الفرد وبلورتها، فهي المسئولة عن إكسابه شخصية متوازية ومتوافقة مع ذاتها ومع الأخر، ويتوقف ذلك على ركائز أهمها المستوى الثقافي والتعليمي للآباء، إذ تلعب الأفكار والعادات والتقاليد الموروثة من البناء الاجتماعي للمجتمع دورًا أساسيًا في مجالات عديدة في حياتنا، فهي التي تحدد سلوكنا تجاه أي ظاهرة من الظواهر التي نواجهها، كظاهرة تزويج القاصرات؛ الذي يعقد بين الأسر، في أغلب الأحيان، بعيدًا عن رغبة الأبناء، كما ينظر له على أنه وسيلة لإنجاب عدد أكبر من الأبناء، للعمل ومساعدة الآباء، والرغبة في زيادة النسل، كما يلعب التمييز بين الذكور والإناث في المعاملة والتقدير دورًا سلبيًا بحق الفتاة، فالأسرة ترى أن وجود الفتاة يشكل عبئًا من النواحي المادية والاجتماعية، ومتى بلغت الفتاة سن معينة، تبدأ القيود بإحاطتها وتقييدها بقصد" الحفاظ على

" شرف العائلة"، ويصبح هم الأسرة وشغلها الشاغل تزويج أبنتهم لأول طالب للزواج، بذريعة سترها والمحافظة عليها، فيكون الخوف لدى بعض الأسر دافعًا أو عاملا أساسيًا في تزويج الفتاة في سن مبكرة، وهو ضمان لشرف العائلة. (الفايز، 2012، 26) .

وتعمل البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع على تمكين المجتمع بمكوناته الاجتماعية من الحراك الاجتماعي، مما يترتب عنه تدني مستوى طموح الأفراد في تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، ويفسر ذلك ارتفاع معدلات الخصوبة في أوساط الفئات الاجتماعية الفقيرة، المهمشة اجتماعيًا، فالآباء والأمهات يعرفون مسبقًا أن أبنائهم وبناتهم سيرثون مكانتهم الاجتماعية، ولا يمكن أن يحققوا حراكًا اجتماعيًا صاعدًا، لذلك فإنهم ينجبون أعدادا كبيرة من الأبناء ويميلون إلى تزويجهم في سن مبكرة، ولا يهتمون بتوفير خدمات تعليمية وصحية لأبنائهم، لأنهم يعتقدون انهم مهما حققوا من إنجازات فإنهم سوف يبقون في مستويات متدنية. (المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار، 2003 ، 129) .

كما أن إلقاء مسؤوليات كبيرة على الفتاة القاصر، والعنف الأسري الممارس ضد الفتاة من أي فرد من أفراد الأسرة، يدفعها للقبول بالزواج المبكر، هربًا من المشاكل الأسرية وسوء المعاملة. (الفايز، 2012، 7).

وتلعب العادات والتقاليد الموروثة دوراُ كبيراُ فى تعميق ظاهرة الزوا ج المبكر للفتيات وتتداول بين مكونات المجتمع الليبي فكرة إكثار الأولاد والتخلص من أعباء البنات والخوف الشديد على الشرف والعرض.

ب الأوضاع الاقتصادية:

يشكل الوضع الاقتصادي للأسرة أحد الأسباب المهمة والأساسية المسببة لزواج القاصرات، حيث تميل بعض الأسر ذات المستوى الاقتصادي المتدني إلى تزويج الفتاة القاصر، للتخفيف من تكاليف ومصاريف الأسرة، خاصة الأسر كبيرة الحجم وذات الدخول المنخفضة، كما أن الفقر والجشع يدفعان بالأهل لتزويج بناتهن، بهدف الاستفادة من مهورهن أو التخلص من مسؤوليتهن. (الفايز ، 2012 ، 7) .

3. النزاعات المسلحة والحروب الأهلية:

تؤدي النزاعات المسلحة وما يرافقها من نزوح وتشرد إلى لجوء الأسرة إلى تزويج بناتها خوفًا عليهن من الوقوع في الأسر أو لتخفيف أعباء الأسرة الأمنية، وقد يأتي التزويج بالإكراه من خلال إرغام الفتيات على الزواج القصري، وقد حدث ذلك عندما أرغمت إحدى المجموعات المسلحة " جيش الرب للمقاومة " الفتيات وخضوعهن للزواج الاستعبادي في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب

السودان .(شاهينيا. 2012، ص14–15). يعد الفقر من أهم أسباب التى تدفع الفقراء فى الريف المصرى لتزويج بناتهم فى سن مبكر للتخلص من أعباء الفتاة.

4. التسرب من التعليم:

يعد التسرب من بين أهم العوامل المسببة لزواج القاصرات، فالأسرة المتعلمة لا تزوج البنين والبنات إلا بعد إكمال مراحل الدراسة، وأما الأسر الغير متعلمة أو متوسطة التعليم3 فإنهم يزوجون أبنائهم في سن مبكرة وخاصة في المناطق الريفية، وأيضا تعليم الفتاه يلعب دورا هامًا، فكلما أرتفع المستوى التعليمي للفتيات كلما تأخر سن زواجهما، لذلك نجد أن المستوى التعليمي لأسرة الفتاة القاصر يلعب دورا هامًا في هذه الظاهرة، لأنها تعي تمامًا مدى أهمية التعليم لهم في جوانب الحياة، أما الأسرة ذات المستوى التعليمي المنخفض، وخاصة في المناطق الريفية، فإنهم يرون أن تعليم الفتاة يقلل من فرص الزواج عندها، وتؤكد التقارير الواردة من منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها على دور التعليم الإيجابي في هذه النقطة، حيث ورد في " تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية " القاهرة 1994 " حث الدول على تشجيع الأطفال والمراهقين، والشباب وخاصة الشابات على مواصلة تعليمهم، بغية تهيئتهم لحياة أفضل، وزيادة إمكاناتهم البشرية للمساعدة في الحيلولة دون حدوث الزيجات المبكرة. (القاطرجي،2019–2020، 45) .

خامسًا: الأثار المترتبة على زواج القاصرات.

يُشكل زواج القاصرات أحد أهم العوائق التي تعوق عملية النمو الطبيعي للفتاة القاصر جسديًا وعاطفيًا ومعرفيًا، وتؤثر على تنمية المجتمع في كافة الجوانب.

1. من الناحية الصحية:

يُعد اكتمال النضج الجسدي والعقلي والنفسي والعاطفي لطرفي العلاقة مهم جداً لبناء أسرة متماسكة، وعدم توفر هذه الشروط يؤدي إلى فشل الزواج، فالفتاة التي تتزوج في سن مبكرة تتعرض لمشكلات صحية لأنه يحدث لديها تغيرات فسيولوجية وهرمونية تربك عملية النمو، وتؤثر على الصحة العامة، فهي بحاجة إلى التغذية المتوازنة التي تساند النمو السريع لجسمها، لذلك قد يكون هذا الزواج سبباً في عدم اكتمال نضج الأجهزة الجسدية، وخاصة الجنسية للفتاة، وبالتالي يعرضها لمخاطر ومشاكل صحية، كاضطرابات الدورة الشهرية، وتأخر الحمل والولادة المبكرة، والإجهاض حيث تزداد معدلات

الإجهاض والولادات المبكرة، يحدث ذلك بســـبب خلل في الهرمونات الأنثوية أو لعدم تأقلم الرحم على عملية حدوث الحمل مما يسبب مشاكل عدة للفتاة منها حدوث نزيف والولادة المبكرة وغيرها من المشاكل الصحية، وهناك أسباب أخرى تعيق المرأة من أداء دورها داخل أسرتها، كالقيام بالأعمال المنزلية ورعاية الزوج والأطفال وتربيتهم، كما أنها تنعكس سلبًا على الجانب النفسي للفتاة الذي يؤثر بدوره على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، باعتبارها تمثل جزء كبير من المجتمع الليبي.

2. من الناحية النفسية:

تُعد الدافعية والإقبال على الزواج من أهم العوامل الرئيسية للحياة الزوجية، وتصاحب الفتاة القاصر تغيراتً نفسية، تظهر في شكل عدم ثبات الانفعالات والعواطف، وعدم إدراكها لطبيعة هذه العلاقة، وما يتوجب عليها من واجبات ومالها من حقوق، فنجدها تُصدم إزاء ذلك نتيجة اختلاف التصورات الذهنية التي كانت في خيالها حول الزواج، وحرمانها العاطفي من حنان الوالدين والحرمان من حقها في اختيار الزوج ، ومن عيش مرحلة الطفولة، ويتولد لدى القاصر شعور بعدم الإشباع الداخلي لحاجاتها النفسية اللازمة لتوازن شخصيتها واستقرارها، ومن هنا يبدأ الخوف يتملك كيانها وشعورها بأنها غير قادرة على أتخاذ أي إجراء تجاه المواقف التي تتعرض لها في الحياة الزوجية، فتجد نفسها أمام خيارين: إما أن تتعلم وتستشير من لهم خبرة سابقة في الزواج، أو ذوي الاختصاص لكي تتعرف على أسس الزواج الناجح، ويتطلب ذلك منها جهداً كبيراً، وستكون النتائج أفضل بالنسبة لها من جهة، ولأسرتها من جهة أخري، أو عليها أن تقبل بواقعها هذا ، وتتركه للزمن ربما يتغير، وهنا تتعرض حياتها لحدوث خلافات زوجية تترك أثاراً نفسية عليها، كعدم الثقة بالنفس، وفقدان الشعور بالأمان، والاكتئاب والشعور بالعزلة الاجتماعية، وانخفاض تقدير الذات، كذلك تعرض الفتاة القاصرة لضغوط جسدية ونفسية ينشئ لديها ارتداد لهذه المرحلة التي تعيشها، في صورة أمراض نفسية، مثل الهستيريا والقلق واضطرابات في الشخصية، وينجم عن ذلك اضطرابات في العلاقات الجنسية بين الزوجين، مما يترتب عنه العديد من المشاكل الاجتماعية.

3. من الناحية التعليمية:

يشكل التعليم بمستوييه العلمي الأكاديمي والمستوى العلمي المعرفي الثقافي المسؤول عن تحقيق نوع من التوافق النفسي مع الذات أولاً، ثم التوافق الاجتماعي مع المجتمع؛ من أهم العوامل ذات التأثير

الفعال في سير مجرى الحياة، وبمقتضاها تظهر أهمية التعليم للفرد عموماً وللمرأة خصوصاً كونها تمثل أحد الركائز الأساسية والهامة في عملية التنشئة الاجتماعية للفرد وللمجتمع ككل.

على الرغم من أهمية التعليم عامة لكل أفراد المجتمع، إلا أن ظاهرة زواج القاصـــرات تعيق الأفراد، وتشكل عائقًا أمام تنمية المجتمع، لأن طبيعة التنشئة الاجتماعية غرست في أذهان الآباء والأمهات فكرة أن المكان المناسب للفتاة هو البيت، ولا داعي لذهابها إلى المدرسة أو الاستمرار في التعليم، ويترتب عليه آثار عديدة منها أنه لا يتيح للفتاة الفرصـــة لتطوير مهاراتها العقلية والمعرفية، فتصـــبح أمًا أميه، ويتدنى مستوى الوعي لديها ويؤثر ذلك على تنشئة وتعليم أبنائها، وتتبلور شخصية غير متوازنة، مما يجعلها غير قادرة على التعامل مع ذاتها من جهة ومع من حولها من جهة أخرى من أطفال وزوج، وعلى حل المشكلات التي تواجهها (السبعاوي، 2007 ، 101).

المحور الثالث: زواج القصر بين التشريع والقانون:

أولاً: زواج القصر من الوجهة القانونية والتشريعية:

تُشير بعض التقارير إلى مرور التشريع الدولي بمراحل متعددة لتحديد سن الزواج بسن الثامنة عشرة عام، وعد كل من هو دون سن الثامنة عشر من الأطفال أ تحديد سن الزواج، وهذا الأمر بدأ في المادة (16)من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) ، تلك المادة التي تنص صراحة على الحق في الحماية من زواج الأطفال، بحيث لا يكون لخطوبة الطفل أو زواجه أي أثر قانوني، وتتخذ جميع الإجراءات الضرورية، بما في ذلك التشريعي منها، لتحديد سن أدنى للزواج ولجعل تسجيل الزواج في سجل رسمي أمرًا إلزامياً.« وقد تبع هذه الاتفاقية توصية رقم (21) للجنة القضاء على التمييز ضد المرأة « التي أوردت أن " الحد الأدنى للزواج ينبغي أن يكون 18 سنة" (القاطرجي، 2019–2020 ، ص41)

وفي ذلك حددت 158 بلداً للســن القانونية للزواج عند عمر 18 عاماً، إلا أن تطبيق القوانين نادراً ما يحدث، والسبب في ذلك أن زواج القاصرات عملية تقرها التقاليد والأعراف الاجتماعية.

القانون الليبي:

نصّ القانون رقم 10 لسنة 1984 (تكتمل أهليّة الزواج ببلوغ سنّ العشرين)" وأضاف: "آخر هذه التعديلات كانت سنة 2015 (قانون رقم 14) الصادر عن المؤتمر الوطني العام، وتمّ تعديل هذا القانون إلى 18 سنة ميلاديّة" قانون الأحوال الشخصية الليبي، وينصّ قانون الأحوال الشخصية الليبي على:

1 . تكمل أهلية الزواج ببلوغ سن العشرين.

2 . للمحكمة أن تأذن بالزواج قبل بلوغ هذه السن لمصلحة أو ضرورة تقدرها بعد موافقة الولي.

حدد المشرع في القانون الليبي سن العشرين كسن مناسب للزواج لكل من الرجل والمرأة للزواج، وفي حالة الضرورة أو المصلحة التي يقدرها القاضي وبموافقة الولي يمكنهما الزواج قبل هذه السن.

في الوقت الذي تعمم فيه التعليمات في المملكة العربية السعودية بخصوص عدم عقد القران إذ كان سن الخاطبين أقل من خمسة عشر عاماً.

وقد نص قانون الأحوال الشخصية التونسي على انه لا يمكن عقد الزواج دون سن العشرين من الرجال وسبع عشرة سنة من النساء.

أما **عالمياً** فتجمع القوانين في ألمانيا وسويسرا على تحديد سن الزواج بين العشرين والواحد وعشرين عامًا على التوالي، في الوقت الذي تحدد فيه سن الثامنة عشر للأنثى، أما القانون الهولندي فقد حدد سن الزواج بثمانية عشر عاماً للذكر والأنثى. (الشقيرات، 2019).

ومن حيث الحجم عالميًا: تشير الإحصاءات الى ارتفاع حجم ظاهرة الزواج المبكر أو زواج القاصرات في أفريقيا من خلال عرض حجم الظاهرة في المجتمع الأفريقي، في البلدان العشرة الأعلى في معدلات زواج الأطفال هي: النيجر(75 %)، وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى(68 %)، وبنغلاديش، 66 في المئة، وغينيا، 63 في المئة، وموزمبيق، 56 في المئة، ومالي، 55 في المئة، وبوركينا فاسو وجنوب السودان، 52 في المئة، وملاوي 50 %. وترتفع معدلات زواج القصر في الهند، حيث شكلت ما نسبته (47%) من إجمالي حجم الزيجات المحلية، وتكون فيها العروس من الأطفال (تقرير منظمة الصحة العالمية، 2013) .

من مجمل ذلك يمكن القول بعدم ارتباط هذا النمط من الزيجات بمجتمع معين وديانة معينة، بل يمكن القول بأن الثقافة التقليدية السائدة في المجتمع هي المحرك الأول لهذا النمط من الزيجات، ومن ثم تداول هذا النمط من الزيجات يؤكد استمراريتها في المجتمعات وخاصة مجتمعات العالم الثالث، ويسري

ذلك على المجتمعات التي تعاني من أزمات سياسية أو اقتصادية أو أمنية، ومن هنا كان اللجوء إلى تزويج القصر رغبة في تحقيق من الخلاص من هذه الأزمات أو على الأقل تخفيف وطئة الحاجة المادية أو الجانب الأمني أو من ناحية أخرى عملية التقليد والمحاكاة للعديد من الأسر التي قامت بتزويج بناتها في سن مبكرة قد تصل إلى العاشرة والحادية عشر وهذه حالات ما تزال موجودة ومتداولة في بعض الدول العربية والأفريقية، مثال اليمن والسودان وملاوي وغيرها الكثير من البلدان الأفريقية، إلا أن هناك مجابهة قوية من قِبل العديد من الجهات الحقوقية والأمنية والاجتماعية تمنع هذه الزيجات بالقوة ، وسنعرض ذلك من خلال عدد من النماذج عن زواج القاصرات .

ثانيًا: بعض النماذج عن زواج القاصرات:

نعرض في هذا الموضع بعض من نماذج زواج القاصرات كتجارب فعلية على الأثار التي يتركها الزواج المبكر للفتيات " للقاصرات "وبعض المحاولات المجابهة والمكافحة لهذا النمط من الزيجات.

- الطفلة المغدورة فرح في مدينة بنغازي ذات 19 ربيعا (مواليد 2000م) في بنغازي، على يد زوجها وأهله – كما تشير التحقيقات الأولية – أنها زوّجها أهلها وهي دون 14 عاما. (الصويعي، 2019)
- ميريسو كيلوسو، وهي أم تنزانية في العشرينات من عمرها الآن ولديها خمسة أطفال، تزوجت وهي في عمر 14 سنة من رجل فظ أساء معاملتها وهو في السبعينات من العمر.(تقرير الأمم المتحدة اليونيسيف، 2013)
- يقول المهدي العجيلي، وهو مأذون شرعي في محكمة شماليّ طرابلس، أن هناك الكثير من الأسر الليبية تلجأ إلى تزويج بناتها القصر خاصة في بعض الحالات المثبتة في مناطق الجنوب، وعلى سبيل المثال جمع رجل واحد في الخمسين من عمره بين ثلاث قاصرات إلى جانب زوجته الأولى التي تماثل في سنّها سنّ أمهات الضرائر الثلاث". يضيف أنّ "ثمّة تحايلاً قانونياً كبيراً في مناطق ريفية وبدوية لتسجيل هذه الزيجات، من خلال دعاوى لتعديل السنّ وأخرى توثّق الزواج بتاريخ مزوّر، ويجد هذا التحايل من يغطيه ويمرره". كما يؤكد العجيلي أنّه "من أبرز القضايا التي استوجبت التسوية، الخلافات القانونية الشرعية حول سنّ الزواج، فالقاضي ليس أمامه إلا التصديق على زواج فتاة قاصرة، ما دام وليّ أمرها هو من يزوّجها.

- طفلة سودانية تسمى أشجان يوسف زُوِّجت في سن الخامسة وأبطلت محكمة زواجها في سن الثامنة، وقد أثارت قصة أشجان الكثير من الاهتمام بين قطاعات واسعة من المجتمع السوداني، وأصبحت رمزاً لمحاربة هذه الممارسة.

وفي تصريحات ل(BBC) طالبت ناهد جبر الله مديرة مركز "سيما" لحقوق المرأة والطفل السلطات السودانية طالبت بضرورة عدم الاكتفاء بتطليق القاصرات بل معاقبة كل من يشارك في تزويجهن، وقالت "يجب تجريم زواج القاصرات ومحاسبة كل متورط في هذه الممارسة أكان ولي أمر الفتاة أو الرجل الذي تقدم للزواج منها أو المأذون الذي يوثق العلاقة الزوجية بينهما". (تقرير عن تزويج القاصرات، 2014)

- منعت قوات الأمن في تعز قبل أيام من حفل زفاف طفلةُ تدعى وعد الآنسي، تبلغ من العمر 11 عاماً تدرس في الصف الخامس الابتدائي، بعد حملة على وسائل التواصل الاجتماعي (**أنقذوا الطفلة وعد**)، لمنع هذا الزواج، أعادت قضية وقف حفل زفاف طفلة يمنية في الـ 11 من عمرها بمحافظة تعز، جنوبي غرب البلاد، وتم إيقاف حفل زفاف الطفلة وعد. (حملة توقف زفاف طفلة، 2014).

ثالثًا: الجهود الدولية للحد من الزواج المبكر:

- بذلت العديد من المنظمات الدولية الجهود للحد من زواج القاصرات من بينها " أطلقت اليونيسيف بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام 2016 البرنامج العالمي للقضاء على زواج الأطفال، تحقيقاً لبرنامج تمكين الفتيات المراهقات ودعمهن أمام خطر الزواج، وقد استهدف برنامج التمكين 7.9مليون فتاة مراهقة خلال الفترة (2016–2019) وقدم لهن التدريب على مهارات الحياة والدعم للذهاب إلى المدرسة .
- تقدم جمعية الشابات المسيحية العالمية عريضة إلى لجنة وضع المرأة لحث الجماعة على تمرير قرار خاص يدعو لإنهاء زواج الأطفال. ويعتقد الموقعون أنه من خلال العمل التعاوني، والدول الأعضاء، والمجموعات المعنية يمكن أن ينتهي زواج الأطفال بحلول عام 2030.
- تؤكد المفوضية العامة للاجئين في منطقة الشرق الأوسط على الوقاية من الزواج المبكر والتخفيف من مخاطره على الأطفال الذين تزوجوا بالفعل ؛ ودعم النساء اقتصادياً للوقاية من خلال مجموعة واسعة من الإجراءات بما في ذلك: مساعدة الأسر الضعيفة اجتماعيًا والعمل على دعم الفتيات والفتيان من أجل تغيير وتبني بعض القيم والتقاليد الاجتماعية التي تتغاضى عن الزواج المبكر ولزيادة الوعي

حول مخاطر الزواج المبكر؛ وتعزيز مشاركة الفتيات في التعليم؛ وتقوية الأطر القانونية والسياسية للحد من الزواج المبكر على سبيل المثال في الجزائر: تستخدم المفوضية سجلات الحضور المدرسي لتحديد الفتيات والفتيان المعرضين لخطر الزواج المبكر أو الذين تزوجوا بالفعل، وبعد ذلك تقدم مساعدات متعددة القطاعات لهم. وتشمل المساعدات المتعددة القطاعات المساعدة القانونية والدعم النفسي الاجتماعي، ورصد الحماية، وخدمات حماية الطفل المتخصصة. (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2014) .

رابعًا: نماذج عن الممارسة المهنية في قضايا زواج القصر

اتخذت الدراسة من مقالة نشرتها صحيفة ضمة وشدة الإلكترونية حول موضوع زواج القاصرات في ليبيا " طفولة مغتصبة وتشريع غائب " لكاتبه محمد الصويعي في يوليو 2019 " ما الذي يدفع أسرة ما لتزويج ابنتهم وهي طفلة، تبلغ من العمر 14عاما؟ النموذج التطبيقي والتحليلي للدراسة وتعرض من خلال:

1. مقابلة مع أخصائية اجتماعية مهتمة بقضايا الزواج المبكر بدائرة محكمة جنوب بنغازي. (الجانب الاجتماعي)

انطلقت المقابلة من سؤال عرض على الأستاذة *حميدة جبريل*، الإخصّائيّة الاجتماعيّة بمدينة بنغازي استهلت المقابلة بقولها: "قبل كل شيء زواج القصّر جريمة بكلّ المقاييس، جريمة إنسانيّة وحقوقية واجتماعية" وقد شدّدت على ضرورة معرفة خلفيّات هذه الوقائع وتحليلها ومحاولة حلّها قبل إلقاء اللوم على أي جهة، تقول *جبريل* "زواج القصّر له أسباب عديدة. أهمّها الأسباب الاجتماعية والاقتصادية وتتجسد اجتماعيًا من خلال نظرة المجتمع للأنثى غير المتزوّجة وشبح العنوسة الذي يُرهب بها المجتمع بناته؛ الأمر الذي يجعل الأسر تتسابق إلى تزويج بناتها عند أول خاطب، خصوصًا في مجتمع لا يرى عيبًا في زواج الأطفال، ولكن العامل الأهم هو الحالة الاقتصاديّة، إذ هناك أسر تعيش تحت خط الفقر في ليبيا، ويُمثل الزواج تخفيف حجم الأسرة على الأقل، أو ربّما رافد اقتصادي جديد للأسرة بالمصاهرة." وختمت أ. *حميدة* حديثها " اعتبار أن زواج القصّر ليس مشكلة مستقلة، بل هو جزء من مشكلة أكبر، تتمثل في نظرة الأسرة إلى بناتها، نظرة البنت إلى نفسها، وتغاضي المجتمع عن الحقوق عندما تتعلق بالأنثى، وهناك سؤال يُطرح " هل الزواج المبكّر هو الحلّ لهذه المشاكل، أم أنه سيولّد مشاكل أكبر فتضحّي البنت بدراستها من أجل زواجها؟ وكيف لأمّ أميّة غير ناضجة تربية أجيال فاعلة وسويّة في مجتمعها؟ سؤال يحتاج في إجابته

لدراسات نفسية واجتماعية وميدانية، وكيف سيكون شكل الأسرة والأمّ قاصر، وهل سيستمر الزواج وهل تستطيع القاصر القيام بدورها على أكمل وجه؟

2. الجانب القانوني للقضية:

في إطار المعالجة القانونية عرض التقرير مقابلة مع أ. محمّد *أحميده* المحامي بالمحكمة الابتدائية طرابلس، أشار فيها إلى أن "تحديد سنّ الزواج في القانون الليبيّ خضع إلى تعديلات أكثر من مرة"، وقد نصّ القانون رقم 10 لسنة 1984 على أنه (لا تكتمل أهليّة الزواج إلا ببلوغ سنّ العشرين)" وأضاف: " آخر هذه التعديلات كانت سنة 2015 (قانون رقم 14) الصادر عن المؤتمر الوطني العام، وبمقتضاه عُدل هذا القانون إلى 18 سنة ميلاديّة" كما يقول أ. احميدة "أن هناك جهاتٍ معيّنة تسعى لفرض هذا القانون"، رغم أنّ سلطة تطبيق القانون في ليبيا في هذه الفترة ضعيفة، إلا أنّ كلمته في قضيّة زواج القاصرات قد تكون حاسمة وفاصلة، وقد يكون إلغاء "إذن القاضي" في مسألة زواج القاصرات حلاً حاسمًا للقضية، ولكن الثغرة القانونية التي يتمّ إنفاذ زواج القاصرات في ليبيا من خلالها هو" الإذن القضائي" وتُعرض الفتاة القاصر دون السن القانونية (20 عاما في شرق ليبيا/18 عاما في غرب ليبيا) على قاضًا لمعرفة أهليّتها وملابسات زواجها، ويحقّ للقاضي إجازة زواج القاصر إن رأى أهليتها، في الوقت الذي يرى فيه الأستاذ احميدة أنّ إلغاء " إذن القاضي" في مسألة زواج القاصرات تحديدًا – سيكون حلاً حاسمًا يحد أو يمنع زواج القاصرات (دون السن القانوني) مطلقًا، ولا يحق لأحد إنفاذه مهما كانت الملابسات والشروط." كما يضيف الكاتب: "هذا هو الحلّ" رغم عدم استبعاد المعارضة الشديدة لهذا الرأي من جهات دينية حيث يرون " أنّه لا يوجد في الدين نصّ يُحدّد سنّا للزواج مستدلين بنصوص فقهية ووقائع تاريخية"، ويؤيّد هذا التخوّف أنّه سبق ، وما يمكن ملاحظته هو اتساع رقعة ظاهرة زواج القاصرات خاصة في المدن التي سيطر عليها متشدّدون دينيًا في فترة زمنية معينة بالتحديد في فترة 2013–2014، ويُجزم أ. احميدة على أنّ "النصّ القانوني الصريح سيضع حدا لانتشار الظاهرة".

3. (الجانب الطبي)

ينطلق هذا المحور من تساؤل هام جدًا يتمثل في: هل القاصر مُهيّأة فسيولوجيًا ونفسيّا للزواج؟ وماذا لو أنجبت في هذا السن؟

للإجابة على ذلك تم الإستعانة بمقابلة أجريت مع د *منى بن صابر* أخصّائيّة النساء والولادة تقول أن " الأنثى دون العشرين تمرّ بتغيرات نفسية وفسيولوجية يجعل مسألة تحمّلها أعباء الزواج كثيرة –مرهقة – مضرّة بها، فما بالك عندما تكون قاصر دون 18 عامًا ، كما تقول منى صابر" فسيولوجيا "الأنثى القاصر دون 18 عاما أكثر عرضة من غيرها في حال زواجها لسوء التغذية وهبوط الضغط وفقر الدم أثناء الحمل، إضافة إلى مخاطر الإجهاض المتكرّر وزيادة احتمالية وفاة الأمّ أثناء الولادة (20 ضعف)" وتضيف: "لا يجب إغفال عدم الاستعداد النفسي للقاصر على تربية الأبناء؛ خصوصًا في هذا العصر".

خامسًا: استجابات دراسة الحالة:

نعرض في هذا المحور لعدد ثلاث استجابات تم اختيارهن كحالات مثيرة للاستبصار عن موضوع الدراسة:

الحالة رقم (1)

أنثى، العمر: 18، المستوى التعليمي أولى إعدادي، الحالة الاجتماعية: مطلقة، سنوات الزواج: ثلاث سنوات، السكن مدينة بنغازي، السن عند الزواج: 15 سنة، مطلقة من مارس 2020، طريقة الزواج فرض من الوالد والجد، عدد الأطفال: ثلاثة ولدين وبنت، درجة القرابة بالزوج غريب عن العائلة، سبب الطلاق عدم الانسجام والتوافق مع الزوج وأسرته منذ بداية الزواج.

الحالة رقم(2)

أنثى، العمر: 16 سنة، المستوى التعليمي أولى ثانوي، الحالة الاجتماعية متزوجة، سنوات الزواج سنتين، السكن مدينة بنغازي، السن عند الزواج: 14 سنة، طريقة الزواج طريقة تقليدية عن طريق الأهل، عدد الأطفال: طفل واحد، درجة القرابة من الزوج غريب عن العائلة، تعاني الحالة من أعباء ومسؤوليات الحياة الأسرية وعدم القدرة على الإيفاء بمتطلبات الحياة.

الحالة رقم (3)

أنثى، العمر 20 سنة، النوع: أنثى، المستوى التعليمي أولى إعدادي، الحالة الاجتماعية متزوجة، سنوات الزواج خمس سنوات، السكن مدينة بنغازي، السن عند الزواج: 15، طريقة الزواج تقليدية عن طريق اتفاق

الأسر، عدد الأطفال: طفلين، درجة القرابة من الزوج: أبن خالتها، تعاني الحالة من سوء التكيف والانسجام مع أسرة الزوج مع بعض المشاكل مع أهل الزوج.

من خلال استجابات الحالات الثلاث تبين أن هناك نوع من عدم الاستقرار بين الزوجة والزوج أو أسرة الزوج باختلاف الحالات مع الأخذ في الاعتبار ، أن الزواج دون السن القانونية لديه العديد من الانعكاسات السلبية على مستوى الفرد القاصر ذكر كان أم أنثى، وفي ذلك وفقًا لإحصائيات اليونيسف لعام 2013، تم تزويج أكثر من 700 مليون من الإناث قبل سن 15 عامًا، ويمكن أن نطلق على هذا الزواج " زواج الأطفال"، ويشير التقرير إلى أنه انتهاكًا لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالموافقة الحرة والكاملة المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومن خلال استجابات دراسة الحالة لوحظ أن الزواج هو قرار اتخذ بين أسرتين وليس على القاصر شاب أم فتاة إلا تحقيقًا للمصالح بين الأسرتين، بالإضافة إلى الآثار السلبية على صحة الإناث وتطوّرهن، ومن بينها العلاقة غير المتوازنة بين الجنسين نسبة لزواج الإناث القاصرات غالبًا بمن يكبرهن بفارق واسع في السن، بالإضافة إلى الحمل المبكر ومخاطره على صحة الأم والطفل (كما أشارت إحدى الدراسات إلى أنَّ أكثر من عشر النساء(11.9) اللواتي تتراوح أعمارهن بين (15 و49) عامًا تزوجن قبل سن 15 ، ويتضح من ذلك شيوع هذه الظاهرة في المناطق الريفية أكثر منها في المناطق الحضرية ، وتتراوح نسبها عبر الولايات من 51 ٪ في شمال السودان إلى 18 ٪ في ولاية كسلا. (بن خليفة،2019 ، 430-431)

وعلاجًا لخطر هذه الظاهرة يتوجب مجابهتها للحد من مخاطرها وتأثيراتها، وتتعدد طرق المجابهة والمواجهة لظاهرة زواج القصر على العديد من المستويات الفردية والأسرية والمجتمعية بمؤسساتها المختلفة، وتحقيقًا لزيادة فعالية المنظمات والجهات المسؤولة عن الحد من زواج القصر والمساهمة في إعادة بناء المجتمع وإعادة تنظيمه وزيادة فعالية المنظمات والجمعيات الأهلية في مواجهة هذه الظاهرة وتحقيقًا لذلك هناك العديد من الرؤى المستقبلية تقترح لمعالجة ظاهرة زواج القص سنأتي على ذكرها لاحقًا:

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تعرض بالكيفية التالية:

اولاً: نتائج عامة عن الدراسة:

- يعتبر زواج القصر جريمة إنسانية وحقوقية واجتماعية تواجه المجتمعات الإنسانية عامة والمجتمع الليبي على وجه الخصوص.
- يعتبر زواج القصر امتداد لموروث ثقافي سائد في المجتمع الليبي.
- لجئت الأسرة الليبية إلى زواج القصر واعتبرته الحل المنقذ من الأزمات التي يعانيها المجتمع.
- تغاضي المجتمع عن العديد من الحقوق وخاصة ما يتعلق بالمرأة.
- يعتبر زواج القاصرات الملجأ من نظرة المجتمع للفتاة غير المتزوجة.
- خضع تحديد سنّ الزواج في القانون الليبيّ إلى تعديلات أكثر من مرة حيث تكتمل أهليّة الزواج ببلوغ سنّ العشرين وقد عُدل القانون عام 2015 وحُددت السن القانونية إلى الثامنة عشر.
- تعرض الفتاة قبل سن الثامنة عشر لتغيرات فسيولوجية تؤثر فسيولوجيًا ونفسيًا على الفتاة القاصر.
- يمكن وصف زواج القاصرات في ليبيا ليس بالمشكلة التشريعية فقط، بل المشكلة في تجاهل جزء رئيسي من المجتمع أحيانا او بإيجاد مبررات لها أحيانا أخرى.
- لم تعد هذه الظاهرة محصورة في الأرياف والدواخل، بل أمتدت لتشمل الحواضر " بنغازي وطرابلس مصراته ودرنة".

ثانيًا: نتائج على مستوى أهداف وتساؤلات الدراسة:

- من خلال تحليل مضمون الدراسة فقد تم التعرف على الأسباب المؤدية إلى تزويج القاصرات في المجتمع الليبي وحصرها في العامل القيمي المتمثل في ثقافة تزويج القصر خوفاً من شبح العنوسة.
- كشفت الدراسة عن بعض الاثار الناجمة عن ظاهرة زواج القاصرات في المجتمع الليبي من بينها جرائم القتل وسوء الحالة الصحية والنفسية للقاصر، وارتفاع معدلات الطلاق المسجلة أمام المحاكم الليبية.
- تسعى " المؤسسات والجمعيات والمنظمات المعنية برعاية القاصرات " إلى الحد من ظاهرة زواج القاصرات.
- من ضمن التداعيات الناجمة عن زواج القاصرات أن سجلت معدلات الطلاق الخام في الفترة الأخيرة ارتفاعًا لكل ألف في عام 2008 (54%)، وفي عام 2009 (7%)، وفي عام 2011 (77%) في المجتمع الليبي. (نشرة الإحصاءات الحيوية، 2011).

خامسًا: الرؤية المستقبلية لمجابهة الظاهرة:

- التأكيد على دور الجمعيات الأهلية والمنظمات الحقوقية باعتبارها شريك أساسي في مواجهه ظاهرة زواج القاصرات.
- الدعوة إلى تكاثف الجهود المبذولة بين المؤسسات والمنظمات المهتمة بقضايا الزواج خاصة زواج القصر للحد من تفشي الظاهرة في المجتمع الليبي.
- العمل على نشر الوعي المجتمعي لكل مكونات المجتمع تجاه زواج القاصرات.
- العمل على تعديل وتغيير بعض القيم والاتجاهات نحو زواج القاصرات.
- إعداد وبناء كوادر مهنية ومؤسسية لتفعيل دورها في مواجهة مشكلة زواج القاصرات.
- الدفاع عن حقوق القاصرات والمطالبة بتعديل القوانين.

تعقيب:

من خلال ما تم عرضه من دراسات سابقة ونماذج فعلية عن حالات زواج القاصرات، ومقابلات أُجريت مع عدد من المتخصصين في عدد من المجالات الاجتماعية والقانونية والنفسية الطبية، لوحظ مدى التأزم الناجم عن الإقدام على مثل هذا النوع من الزيجات، ولكن ماذا عن استمرار وجود هذا النوع من الزيجات في القرن الحادي والعشرون" عصر العولمة والحداثة" واستمرار الفكر التقليدي والثقافة التقليدية، وما تجلبه من أمراض اجتماعية ونفسية وصحية؛ كل ذلك إشارة إلى تعرض فئات معينة من المجتمع لخطر الزواج المبكر، إذ سُجلت العديد من أعمال العنف ضد القاصر وصل البعض منها إلى القتل والخروج من المدرسة والتشرد دون مأوى، إلى جانب المعاناة من العوز والفقر؛ كل ذلك يستوجب وقفة جادة من خلال المهتمين في كافة المجالات الاجتماعية والقانونية، ومن خلال الدعوة إلى إقامة ندوات ومؤتمرات علمية تبين مخاطر إقدام المجتمع في ليبيا مثلاً على هذا النوع من الزيجات؛ إذا لم تعد هذه الظاهرة محصورة في الأرياف والدواخل، بل أمتدت لتشمل الحواضر " بنغازي وطرابلس مصراته ودرنة" إلى غير ذلك من المدن الليبية.

لكل ذلك يلزم القول بحماية الشرائح القاصرة في المجتمع، خصوصًا القصر منهم ذكوراً وإناثًا، كما يلزم التدخل في حال تغاضى المجتمع عن حقوق القصر وتساهل القانون في حمايتهم؛ حينها يلزم اتخاذ موقف تجاه ذلك.

قائمة المصادر:

القرءان الكريم: سورة الصافات

أبحاث:

- عادل عبد الجبار (2014) زواج القاصرات بين الدين والعادات، مركز الأبحاث الواعدة، السعودية.
- عفاف عزت رفلة، 2016، الزواج المبكر للفتيات وعلاقته بمستوى طموحهن ببعض مراكز محافظة الفيوم، كلية التربية النوعية، جامعة الفيوم.
- قدري باشا (1997)، الأحكام الشرعية في قانون الأحوال الشخصية، نقابة المحامين دمشق.
- هناء السبعاوي. (2007)، أثر الزواج المبكر للفتيات في عملية التنمية الاجتماعية، مركز دراسات الموصل العراق.
- ياغي (2018) ، زواج القاصرات في ظل الأزمة السورية، معهد الدوحة الدولي للأسرة، 2019.

إحصائيات وتقارير:

- (فولنارا شاهينيا) تقرير المقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة بما في ذلك أسبابه وعواقبه»، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، 21، تقرير عن الزواج الاستعبادي، 10 تموز 2012 م.
- تقرير الأمم المتحدة اليونيسيف، 2013).
- تقرير اليونيسف صادر بتاريخ 11 / فبراير 2019 عن زواج الأطفال.
- تقرير منظمة الصحة العالمية، زواج الأطفال. 2013 https://www.who.int/mediacentre/news/releases/2013/child_marriage_ 30
- مصلحة الإحصاء والتعداد ليبيا، نشرة الإحصاءات الحيوية، 2011).
- تقرير الأمم المتحدة اليونيسيف، 2013).
- تقرير عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤن اللاجئين، حماية الأطفال اللاجئين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، (2014) .
- تقرير اليونيسف صادر بتاريخ 11 / فبراير 2019 عن زواج الأطفال.
- تقرير منظمة الصحة العالمية، زواج الأطفال. 2013 https://www.who.int/mediacentre/news/releases/2013/child_marriage_ 30
- حملة توقف زفاف طفلة باليمن وتعيد زواج القاصرات للواجهة، **www.alarabiya.net/arab-and3.01Am15/4/2021-**
- سجى عبدالرضا(2011)، " ظاهرة زواج القاصرات " دراسة ميدانية، جمهورية العراق، (www.hjc.iq/view.937)

- (فولنارا شاهينيا) تقرير أشكال الرق المعاصرة، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، الدورة الحادية والعشرون، تقرير مواضيعي عن الزواج الاستعبادي، 10 تموز 2012 م.

مجلات ودوريات علمية:

- أسماعيل الزيود، (2012) ، موقف المجتمع الأردني من الزواج المبكر، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 39، العدد " 2".
- عفاف عزت رفلة، الزواج المبكر للفتيات وعلاقته بمستوى طموحهن ببعض مراكز محافظة الفيوم، كلية التربية النوعية، مجلة كلية التربية النوعية، جامعة الفيوم، العدد الرابع، يونيو، 2016.
- نهى القاطرجي، دور الاتفاقيات الدولية في الوقوف في وجه الزواج المبكر، المجلة اللبنانية للعلوم الإسلامية، السنة الأولى العدد صفر (2019–2020).
- هالة عبدالعظيم مدني أحمد، (2020) دور الجمعيات الأهلية في مواجهة ظاهرة زواج القاصرات، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية.
- هبة عبدالمحسن عبدالكريم، تأثير الزواج المبكر على التحصيل الدراسي، مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، العدد (57) أغسطس 2020).

مواقع الكترونية:

- أسامة علي، (2018)، زواج قصر ليبيا، طرابلس، (1.53 "pm 20121/4/15 .www.alaraby.co.uk/%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%AC)
- الصويعي، (2019) ، زواج القاصرات في ليبيا: طفولة مغتصبة وتشريع غائب، يوليو، www.hunalibya.com/dammawashadda/marriage-and-relationships/5335
- لماذا تنتشر ظاهرة تزويج القاصرات في العالم العربي؟، 24أكتوبر/ 2014 2.40 "2021 /4/15www.bbc.com/arabic/interactivity/2014/10/141024_comments_underag am).
- حملة توقف زفاف طفلة باليمن وتعيد زواج القاصرات للواجهة، www.alarabiya.net/Arab-and-world/Yemen/2021/01/283.01Am15/4/2021

معاجم:

- أحمد مختار عمر، (2008) معجم اللغة العربية، عالم الكتب – القاهرة.
- محمد بن جمال الدين أبن منظور (1232 م)، لسان العرب، القاهرة دار المعارف، ج3) المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار، 2003) .

Underage Marriage between the causes and repercussions Descriptive and analytical study of the extent of the phenomenon of underage marriage in Libyan society.

abstract:

The study aims to address the phenomenon of underage marriage in human Societies in general and the Libyan society in particular, with some Arab and international models presented to identify the reasons that lead to the marriage of underage girls in the Libyan Society. The study also aims to reveal the effects resulting the phenomenon of underage marriage in Libyan society, to identify the role of institutions, associations and organizations concerned with the care of minors, and to provide suggestions and recommendations that would reduce the spread of the phenomenon. The importance of this topic comes as a subject that translates to a traditional culture that is still endemic in Libyan Society, and has many repercussions on the individual, family and community levels. The study used the descriptive available data. Using the presentation of some interviews from different social, legal, medical and psychological specializations that dealt with many minors, then some proposals were presented to confront the phenomenon of underage marriage, So that it contribute to limiting the spread of the phenomenon.